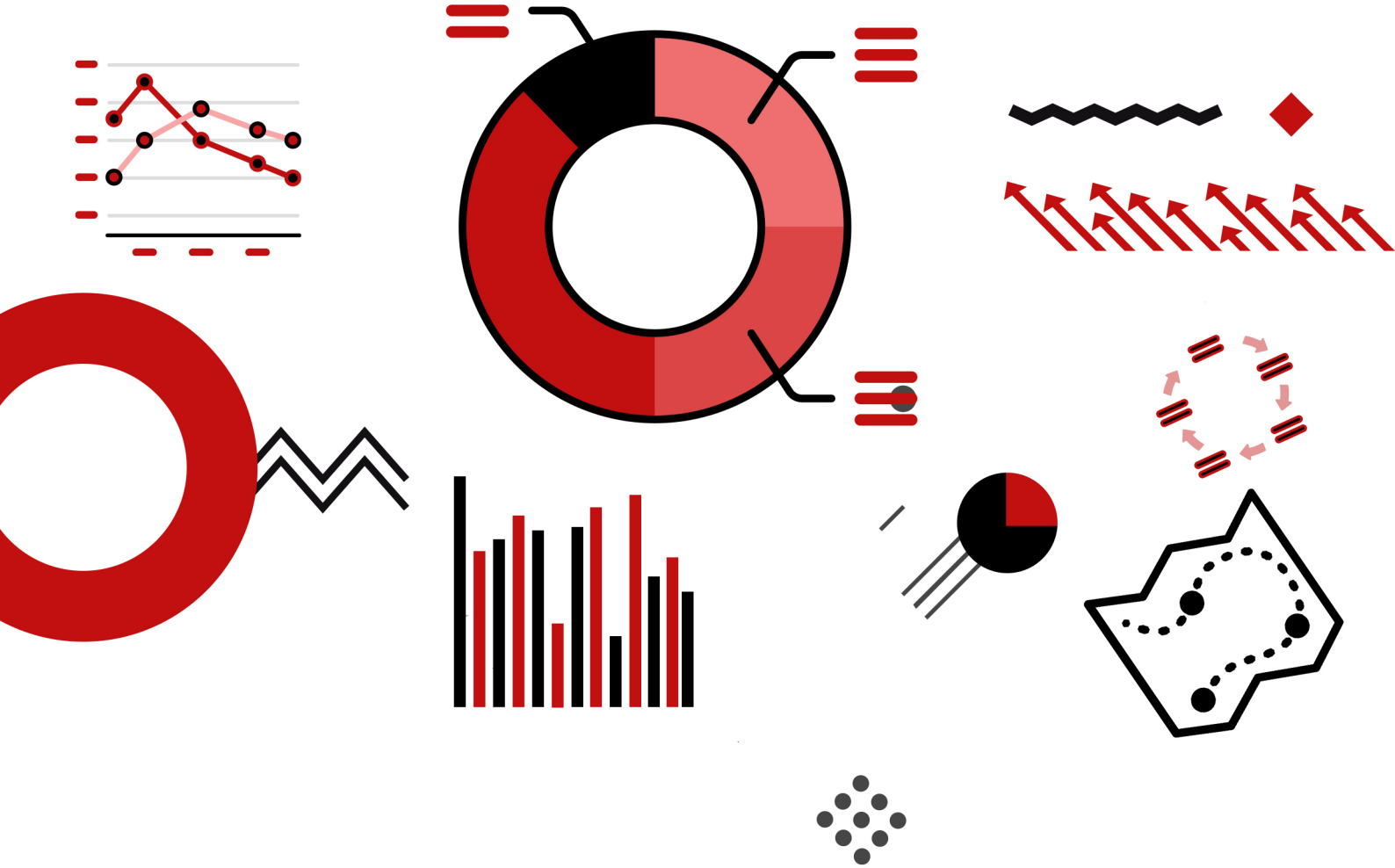

التقرير الإحصائي الشهري

يونيو 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حرية الصحافة والإعلام والتعبير في مصر

التقرير الإحصائي الشهري

يونيو 2023

إعداد وتحرير

وحدة الرصد والتوثيق

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

الفهرس

- مقدمة .. 3
- أولًا: الملخص التنفيذي 4
- ثانيًا: السرد التفصيلي للوقائع 5
- ثالثًا:التحليل الإحصائي للانتهاكات 7
- رابعًا: نظرة على انتهاكات مُسجّلة بأثر رجعي وحالات خارج المعايير 17
- خامسًا: الأبعاد النظرية والمنهجية للتقرير 19

مقدمة..

تُعد حرية الرأي والتعبير واستقلالية وسائل الإعلام من ركائز المجتمع الديمقراطي الأساسية، ومن ثَم يجب تعزيز حرية الصحافة وتوفير الحماية والظروف الآمنة للصحفيين والإعلاميين؛ إذ يُناط بهم توعية المواطنين وكشف الحقائق ومواجهة المسئولين وصناع القرار بالأخطاء التي يرتكبونها.

ويكشف الواقع في مصر، عن تراجع ملحوظ في حرية الصحافة والإعلام؛ حيث يتعرّض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات لانتهاكات عِدة، بداية من المنع من التغطية الصحفية، وحجب المواقع الإلكترونية، مرورًا بإيقاف البرامج التليفزيونية ومنع نشر المقالات، وقد ينتهي الأمر بالصحفي/ة أو الإعلامي/ة في السجن، وذلك عبر حملات القبض والاحتجاز غير القانوني التي يواجهها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات والاتهامات الفضفاضة التي يواجهونها، كنشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، كل هذا مما يجعل مناخ العمل الصحفي والإعلامي في مصر "مغامرة خطرة".

وفي إطار هذا المشهد، تهتم مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بإصدار تقريرها الإحصائي الشهري؛ حيث يتم استعراض تفصيلي للانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات في مختلف محافظات الجمهورية على مدار الشهر، بجانب تقديم التحليل الإحصائي المُبسّط لها، مما يتم رصده وتوثيقه من خلال مراسلين المرصد الميدانيين، أو فريق الوحدة القانونية، أو عبر التواصل المباشر وتسجيل شهادات الضحايا، من خلال وحدة الرصد والتوثيق وفقًا لمعايير دولية مفاهيمية ومنهجية في الرصد والتوثيق واستقصاء الحقيقة، وذلك بهدف إتاحة المعلومات والمناصرة الحقوقية، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإبلاغ الرأي العام بكافة المُستجدات في ملف حرية الصحافة والإعلام والتعبير.

أولًا المُلخص التنفيذي:

شهد شهر يونيو، وقوع عددٍ من الانتهاكات، والتي طالت عاملين/ات في الحقل الإعلامي والصحفي في مصر، وقد رصد باحثو المرصد المصري للصحافة والإعلام هذه الوقائع، ووثقوها بقدر ما كان ذلك مُتاحًا، عبر التواصل مع ضحايا هذه الانتهاكات، سواءً كانوا أفرادًا أو كيانات أو مجموعات، فقد وقع خلال الشهر 8 انتهاكات، دارت بين "التعدي بالقول أو التهديد"، والـ"سب وقذف"، و"التحرش" و"التعدي بالضرب" و"إحداث إصابة" و"إتلاف مُعِدَّات عمل"، و"حجب مواقع إلكترونية".

بينما لم يرصد باحثو المرصد، وحدة الرصد والتوثيق، خلال شهر يونيو، وقائع انتهاك تتعلق بـ"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فيما تم رصد حالة انتهاك واحدة جاءت غير مُتفقة مع المعايير المُتّبعة من قِبل المرصد.

وفي إطار مساعي المرصد لفهم السياقات التي جاءت خلالها الانتهاكات، واستكشاف الأبعاد التي تأخذها هذه الانتهاكات، فإن باحثي المرصد عادة ما يصنفون الانتهاكات التي يتم رصدها وفق عدد من الاعتبارات، منها على سبيل المثال لا الحصر: نوع الانتهاك، التوزيع الجغرافي للانتهاكات، جهة عمل القائم بالاعتداء، تخصص ضحايا الانتهاكات، النوع الاجتماعي لضحايا الانتهاكات... إلخ، وغيرها من المتغيرات التي يمكن مع رصدها وتسّليط الضوء على أبعادها، أن نفهم منطقها الداخلي، ومن ثم يقود التوثيق إلى إمكانية تقديم مقترحات، للحد من حجم الانتهاكات التي يتعرّض لها العاملين/ات بالحقل الصحفي والإعلامي في مصر.

وفي هذا السياق، فقد توصّل باحثو المرصد إلى أن الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو يمكن تصنيفها كالتالي:

أولًا: من حيث نوع الانتهاك؛ فقد توزعت الانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها، بين "التعدي بالقول أو التهديد"، و"السب والقذف"، و"التحرش"، و"الاعتداء بالضرب"، و"إحداث إصابة" و"إتلاف أو حرق مُعِدَّات عمل"، وحجب موقع إلكتروني، ومنع من الظهور الإعلامي.

ثانيًا: من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات؛ فقد تركّزت الانتهاكات في القاهرة الكبرى، حيث شهدت محافظة القاهرة وقوع 6 حالات انتهاك، في حين شهدت محافظة الجيزة 2 حالة انتهاك.

ثالثًا: فيمَا يتعلق بجهة عمل المعتدي: نجد أن 3 انتهاكات ارتكبهم عاملين في مؤسسة رياضية، وانتهاكين ارتكبهم شخص عادي ليس له صفة وظيفية، وانتهاكين ارتكبتهم إحدى الجهات المعنية بإدارة العمل الصحفي والإعلامي، وانتهاك واحد ارتكبه فرد أمن يعمل بإحدى المؤسسات الصحفية.

رابعًا: من زاوية تخصص ضحايا الانتهاكات، فقد كانت بواقع 6 حالات انتهاك تعرّض لها صحفيون/ات، في حين نجد حالتي انتهاك طالت مواقع إلكترونية.

خامسًا وأخيرًا: من حيث النوع الاجتماعي، فقد تفرّقت بين، 3 حالات انتهاك طالت فئة الذكور، و3 حالات انتهاك أخرى طالت فئة الإناث، وحالتي انتهاك طالت مؤسسات اعتبارية.

ثانيًا السرد التفصيلي للوقائع:

• **الأسبوع الأول 7-1 يونيو**

1. محاولة اللاعب حميد أحداد الاعتداء على صحفية.

تمكّن المرصد المصري للصحافة والإعلام، من رصد وتوثيق واقعة محاولة لاعب الوداد المغربي حميد أحداد، الاعتداء على إحدى الصحفيات، خلال المباراة التي جمعت بين فريقه والنادي الأهلي في نهائي دوري أبطال أفريقيا، في ستاد القاهرة، في الرابع من يونيو 2023، لولا تدخل رجال الأمن للفصل بين اللاعب والإعلاميين.

جاء اشتباك أحداد مع الإعلاميين بعد هدف الأهلي الأول الذي أحرزه الجنوب أفريقي بيرسي تاو في الوقت بدل الضائع من الشوط الأول، ليقوم بعدها اللاعب المغربي، الذي كان يجلس في مقصورة الصحافيين، بضرب المقاعد وانتابته حالة من الغضب، في الوقت الذي كان الصحفيون والإعلاميون الموجودين في المقصورة يحتفلون بالهدف، ما دفع اللاعب للاشتباك معهم، وخلال اشتباكه مع الإعلاميين أطلق اللاعب بعض الكلمات الغاضبة وإشارة خارجة، ومن الجدير بالذكر أن هناك فيديوهات متداولة توثّق الواقعة.

2. الاعتداء على صحفي بالضرب.

تمكّن المرصد المصري للصحافة والإعلام من رصد وتوثيق، واقعة اعتداء تعرّض لها صحفي، من جانب أحد أفراد الأمن الخاص بالمؤسسة الصحفية التي يعمل بها؛ حيث دفعه بشكل عنيف، حدث ذلك في 7 يونيو 2023، فيما لم يُسفر الاعتداء عن إصابات، وقد توجّه الصحفي بمذكّرة شكوى أو احتجاج لدى جهة العمل، وقد انتهت الأزمة، بفصل فرد الأمن من قبل إدارة الصحيفة مع التشديد على أفراد الأمن باحترام الصحفيين وعدم التعرّض لهم، وتأكيد المؤسسة التي يعمل بها حرصها على سلامة صحفييها، فيمَ لم يتقدّم الصحفي الذي تعرّض للانتهاك بشكوى لإحدى أقسام الشرطة، خوفًا من أن يوقعه ذلك في خلافات مع المؤسسة الصحفية التي يعمل بها، وقد تواصل باحثو المرصد مع الصحفي، في 25 يونيو، وقد طلب الصحفي المُشار إليه من باحثي المرصد عدم ذكر اسمه، حتى لا يوقعه ذلك في حرج مع الصحيفة التي يعمل بها..

• **الأسبوع الثاني 14-8 يونيو**

3. و اقعة حجب موقع السُلطة الر ابعة.

تمكّن المرصد المصري للصحافة والإعلام، من رصد وتوثيق واقعة حجب موقع "السُلطة الرابعة"؛ حيث جاءت الواقعة في 10 يونيو 2023، بالتزامن مع انطلاق جلسات الحوار الوطني، وعن سبب الحجب، قال نقيب الصحفيين خالد البلشي، إن مسؤولين بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أبلغوه على هامش إحدى جلسات الحوار الوطني، أن موقع «السُلطة الرابعة» حُجب لكونه غير مُرّخص، وحدث ذلك بعد تلقّي الهيئة شكوى من أحد الأشخاص عن تعرّضه للسب والقذف بأحد مواد الموقع.

وفي هذا السياق، قال رئيس تحرير موقع السُلطة الرابعة، ريمون وجيه، في تصريحاتٍ لأحد المواقع الإخبارية، إنه بدأ في إجراءات استصدار ترخيص من المجلس الأعلى للإعلام، مؤكدًا أن المجلس لم يُبلغه بوجود شكوى ضده أو بسبب حجب موقعه، بينما لم يستبعد المراقبون أن يكون هناك أسباب أخرى تقف وراء حجب الموقع؛ فوفقًا لهذا الموقع الإخباري،

الذي نقل عن مصدر في الحركة المدنية طالب بعدم ذكر اسمه، فإن عددًا من الأحزاب المُقرّبة من السُلطة، عرضت على وجيه أن يتحوّل «السُلطة الرابعة» لموقع تابع لها، لكنه رفض، وهو ما رفض الأخير تأكيده أو نفيه.

وقد أكد رئيس تحرير الموقع المحجوب، أن الموقع بصورة عامة ينشر أخبار أحزاب «الحركة المدنية» بشكل مُكثّف، لكنه أكد في الوقت نفسه أن «السُلطة الرابعة مستقل وذاتي التمويل»، ولا يتبع أحزاب الحركة المدنية بأي شكل، وهو ما أكّده أحد العاملين بالموقع، أن «السُلطة الرابعة» يتبع سياسة تحريرية مُقربة من سياسات «الحركة المدنية»، دون أن يكون تابعًا لها، جدير بالذكر أنه وفقًا للقانون 180 لسنة 2018، فإنه يحق للمجلس الأعلى للإعلام حجب الموقع لعدم تقدّمه بطلبٍ للترخيص.

4. و اقعة حجب موقع مصر 360.

تمكّن المرصد المصري للصحافة والإعلام، من رصد وتوثيق واقعة حجب موقع مصر 360، في يوم 11 يونيو 2023، بعد يوم واحد من حجب موقع السُلطة الرابعة. وعن سبب الحجب، قال مصدر من داخل مجلس نقابة الصحفيين، في تصريحات لأحد المواقع الإخبارية، إن حجب الموقع جاء لكونه غير مُرخص، نفس المعلومة أكدها موقع المنصة الذي نقل عن مصدر مطلع على مِلَفّ التراخيص المواقع الصحفية بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أنه ورد للمجلس شكاوى في حق موقع مصر 360، وبالفحص وُجد أن الموقع لم يحصل على ترخيص من المجلس، وهو ما يعطي الأخير المسوغ القانوني لحجب الموقع.

بينما قال رئيس تحرير موقع «مصر 360»، حسين بهجت، إنه تقدّم بطلب للحصول على ترخيص قبل سنة ولم يصله رد بعد، مضيفًا أنه ينتظر ترتيب لقاء مع أطراف في «الأعلى للإعلام» للنظر في كيفية حل مشكلة الحجب، مشيرًا إلى تواصله مع أطراف في نقابة الصحفيين عقب حجب الموقع على نحو مفاجئ.

وعما إن كان هناك أسباب أخرى غير الترخيص، تقف وراء قرار الحجب، قال رئيس تحرير مصر 360، إنه لا يعرف إن كان ثمة مواد صحفية منشورة هي التي أدت إلى قرار الحجب، لكنه لم يستبعد أن تكون "مواد" احتوت على انتقادات للسياسات الإماراتية، المُتعلقة بالاستحواذ على أصول الدولة في مصر، قد تكون سببًا مُحتملًا لغضب السُلطات.

•الأسبوع الثالث 15-21 يونيو

5. الاعتداء على صحفي بالضرب وتحطيم الكاميرا الخاصة به.

علم المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التوثيق المباشر، تعرّض أحد الصحفيين للضرب من قبل شخص مُسلح بآلة حادة، خلال تغطيته لواقعة في أحد أحياء القاهرة، ما تسبب في إصابته بجروح، وتحطيم كاميرته الخاصة.

وقد حرر الصحفي المُتضرر محضرًا بالواقعة، وتواصل مع نقابة الصحفيين كذلك، وقد قدّمت دعمًا كبيرًا وفقًا لـ الصحفي الذي تعرّض للانتهاك، وقد انتهت الواقعة بشكل ودي بعد توقيع المُعتدي على محضر عدم تعرّض بعد استدعائه من جانب ضباط قسم الشرطة، وقد طلب الصحفي الذي تعرّض للانتهاك، من باحثي المرصد، ذكر الواقعة بصيغة لا تدل عليه.

الأسبوع الرابع 22-30 يونيو

لم يسجل باحثو المرصد وقوع انتهاكات، خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو، وإن كان ينبغي التأكيد أن عدم تسجيل وقائع انتهاك، لا يعني بالضرورة، أن هذا الأسبوع لم يشهد حدوث انتهاكات بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام في مصر.

ثالثًا التحليل الإحصائي للانتهاكات:

أولًا الإطار العام للحدث:

1. عرض إحصائي بين (الأسبوع - نوع الانتهاك).

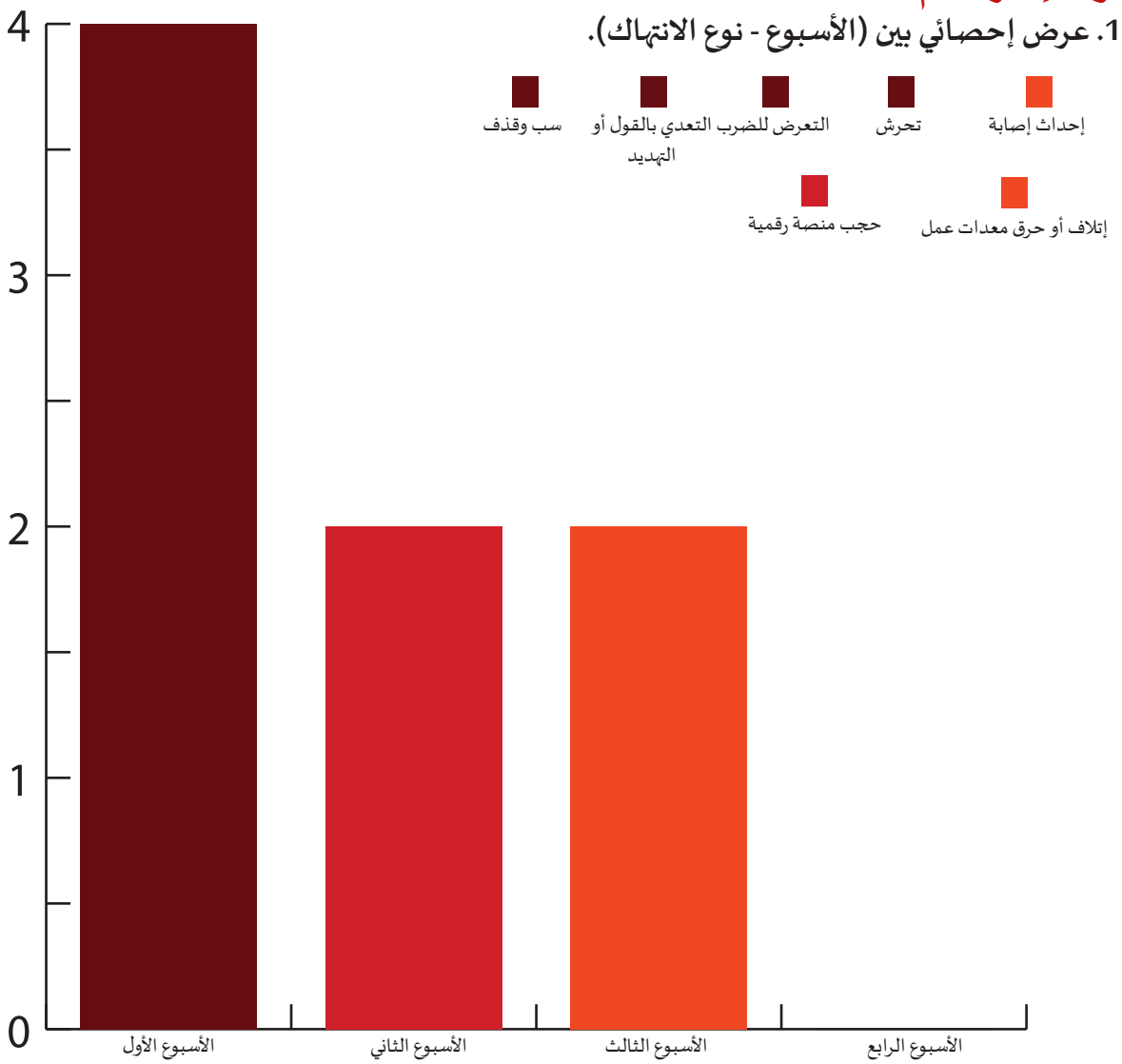

من حيث "الأسبوع":

من زاوية توزيع الانتهاكات على أسابيع الشهر الأربعة، فقد شهد الأسبوع الأول 4 انتهاكات، فيمَا شهد الأسبوع الثاني، والثالث، 2 انتهاك لكل منهما، في حين لم يشهد الأسبوع الرابع والأخير وقوع أية انتهاكات.

من حيث "نوع الانتهاك":

من ناحية "نوع الانتهاكات، نجد أن (إحداث الإصابة، والتعرض للضرب، والتعدي بالقول أو التهديد، والسب والقذف، والتحرش، حتى إتلاف أو حرق مُعِدَّات عمل) قد وقع لمرة واحدة طوال الشهر، فيمَا نجد أن (حجب منصة رقمية) هو الانتهاك الوحيد الذي تكرر مرتين خلال الشهر.

2. عرض إحصائي بين (المحافظة - نوع التوثيق)

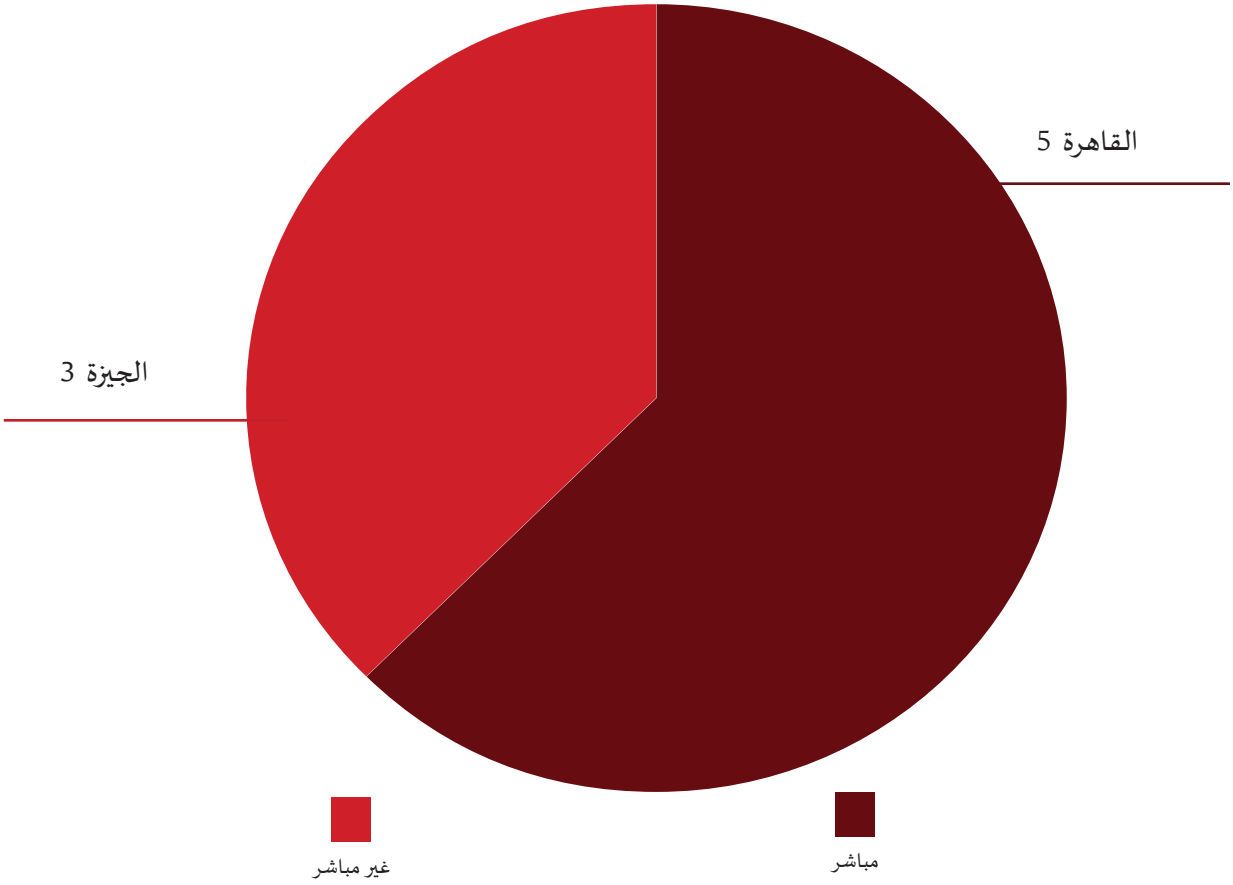

من حيث "المحافظة":

إذا لجأنا لتصنيف الانتهاكات من زاوية توزيعها الجغرافي، وجدنا أن مجمل الانتهاكات قد وقعت في القاهرة الكُبرى؛ حيث انفردت القاهرة بوقوع 5 انتهاكات على أراضيها، في حين شهدت الجيزة وقوع 3 انتهاكات. ويبدو هذا مفهومًا في ظل تركز المؤسسات الصحفية الكبرى، بل ومعظم النشاط الصحفي والإعلامي في القاهرة الكبرى وضواحيها، وهي تشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

من حيث "نوع التوثيق":

من حيث الطريقة التي استند إليها باحثو المرصد في توثيق حالات الانتهاك التي شهدها شهر يونيو، نجد أن هناك 6 انتهاكات وثقتها وحدة الرصد والتوثيق بصورة مباشرة، بينما تم توثيق 2 حالة انتهاك بطريقة غير مباشرة.

نشير هنا إلى أن التوثيق المباشر يعني توثيق عمليات الانتهاك، عبر تواصل فريق عمل المرصد، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو توفر أدلة أو معلومات موثقة، لجهات رسمية، أما التوثيق غير المباشر فيكون المصدر الرئيس للمعلومات فيه جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

3. عرض إحصائي بين (المحافظة - تصنيف وسيلة التوثيق).

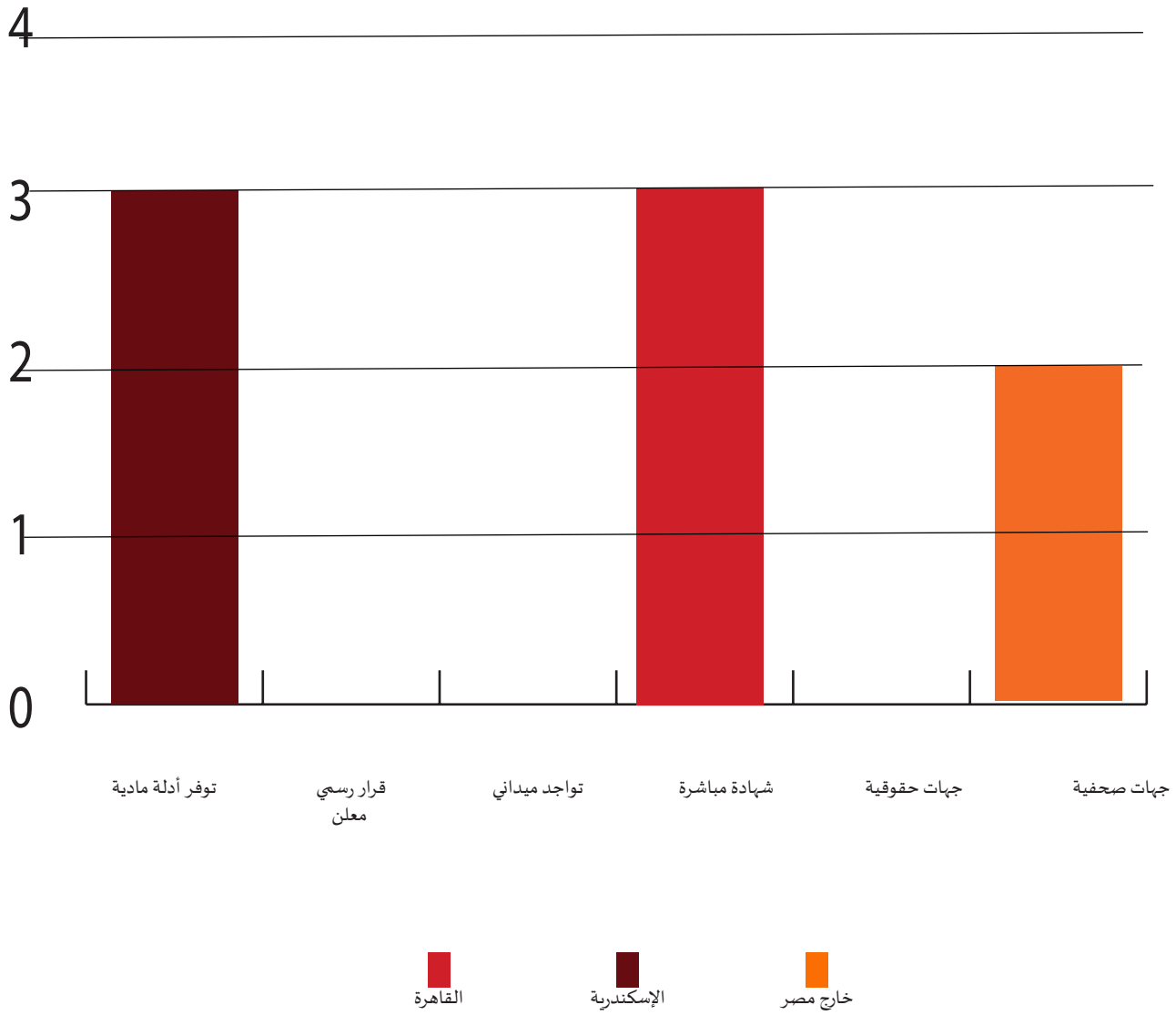

من حيث "تصنيف وسيلة التوثيق":
من حيث الوسيلة التي جرى الاستناد إليها في توثيق وقائع الانتهاك، نجد أن: هناك 3 انتهاك تم توثيقهم بالاستناد إلى أدلة مادية، مثل مقطع مصوريسجّل الو اقعة بتفاصيلها، بينما هناك 3 انتهاكات تم توثيقهم بالاستناد إلى شهادة مباشرة من الضحايا، في حين نجد أن هناك 2 انتهاكات أخيرة جرى رصدهم وتوثيقهم بالعودة إلى جهات صحفية تناولت وقائعهم.

ثانيًا بيانات وصفية لحالة الانتهاك:

4. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - نوع الحق).

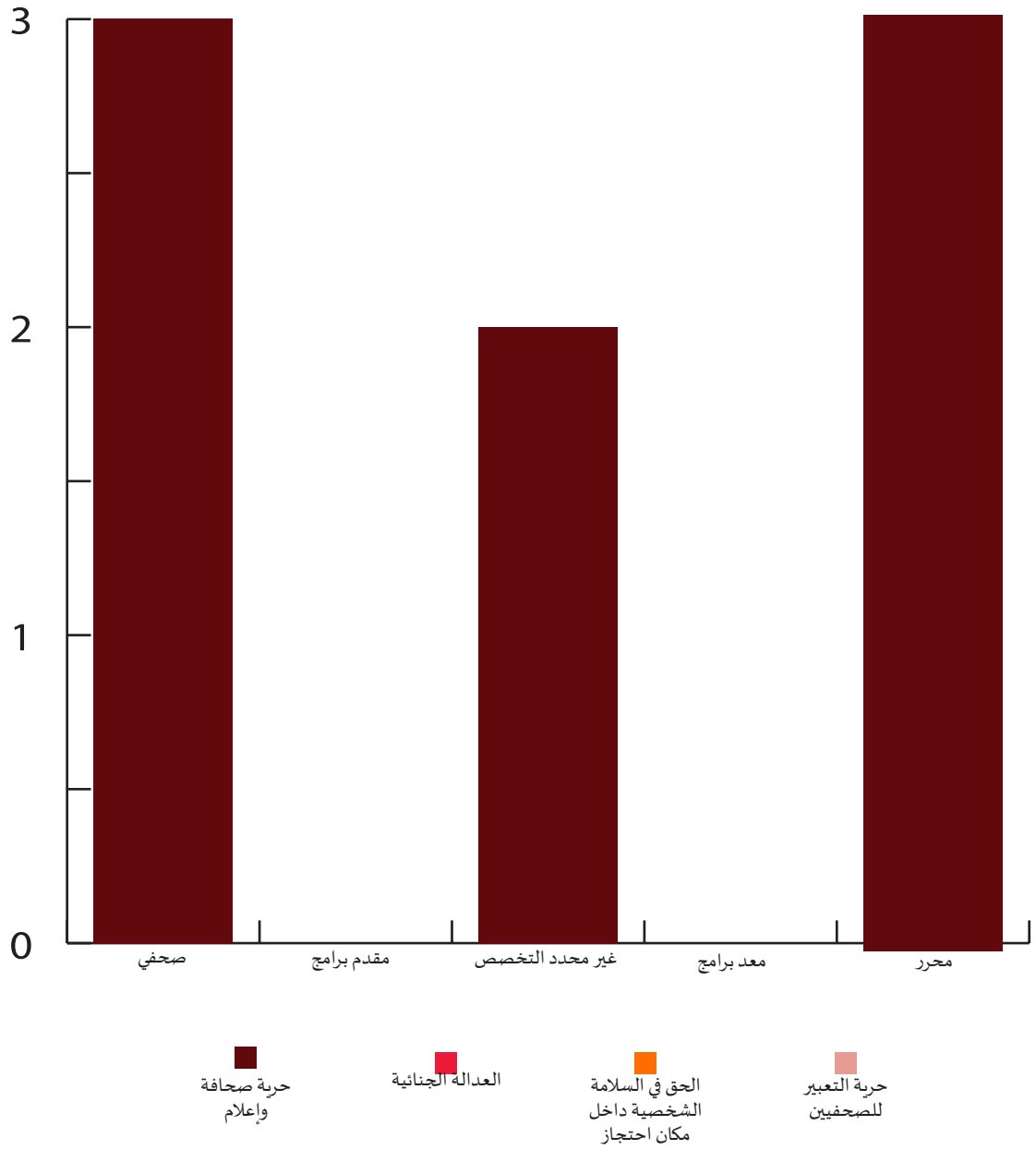

من حيث "تخصص الضحية":

من حيث تخصص ضحايا الانتهاكات، خلال شهر يونيو 2023، نجد أن 3 انتهاكات طالت فئة محرر، فيمَا وقع 3 انتهاك بحق فئة صحفي، فيمَا نال 2 انتهاك من فئات غير محددة التخصص.

من حيث "نوع الحق":

أما من جهة نوعية الحق التي أهدرتها انتهاكات شهر يونيو، نجد أن 8 انتهاكات، هي مجمل الانتهاكات التي شهدها الشهر، متعلقة بالحق في حرية لصِحافة والإعلام.

5. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - نوع الضرر).

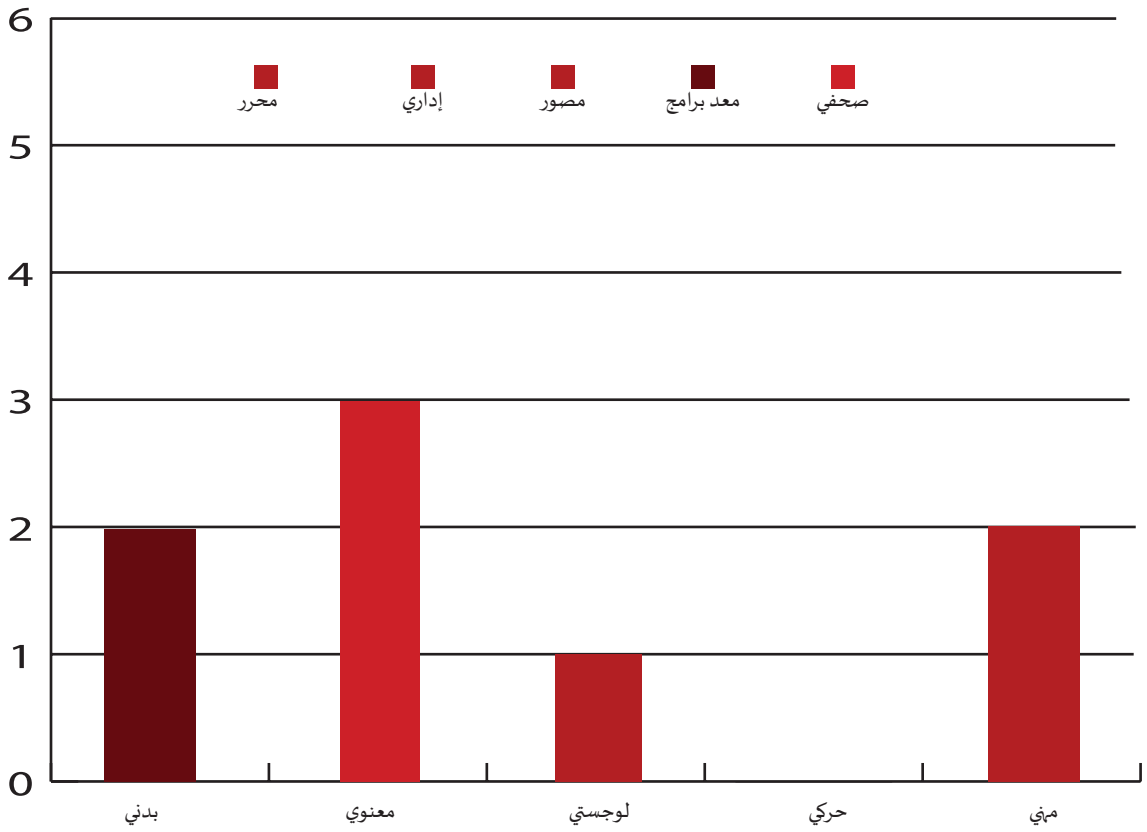

من حيث "نوع الضرر":

نجد أن الأضرار التي حدثت للعاملين/ات في العمل الصحفي والإعلامي، من جرّاءِ الانتهاكات التي وقعت بحقهم، خلال شهر يونيو، قد توّزعت بين: 2 انتهاك سبب ضررًا بدنيًا، 3 انتهاكات سبب ضررًا معنويًا، 2 انتهاك سببت لضحاياها أضرارًا مهنية، وأخيرًا تسبب انتهاك واحد في ضررًا لوجستيًا لصاحبه.

6. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - أثر الضرر).

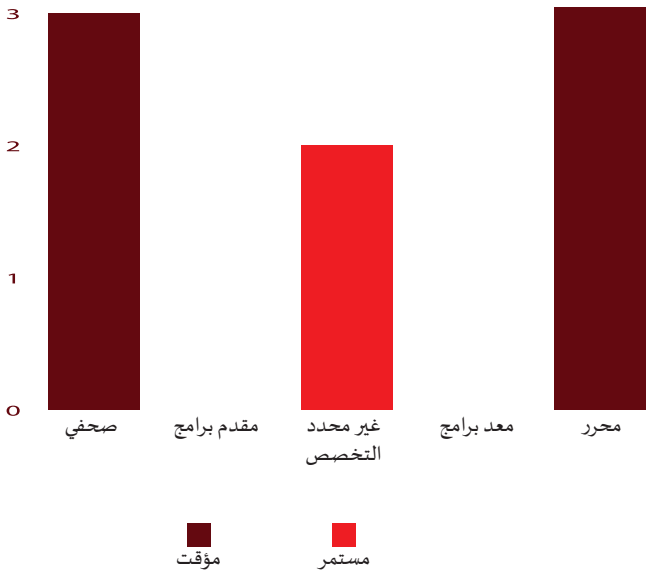

من حيث "أثر الضرر":

تسببت الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو، لضحاياها، في نوعين من الآثار والتداعيات، فقد تسببت 6 انتهاكات في أضرار مؤقتة على ضحاياها، بينما تسببت 2 انتهاكات في أضرار ذات أثر سلبية مستمرة على أصحابها.

7. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق الجغرافي للانتهاك).

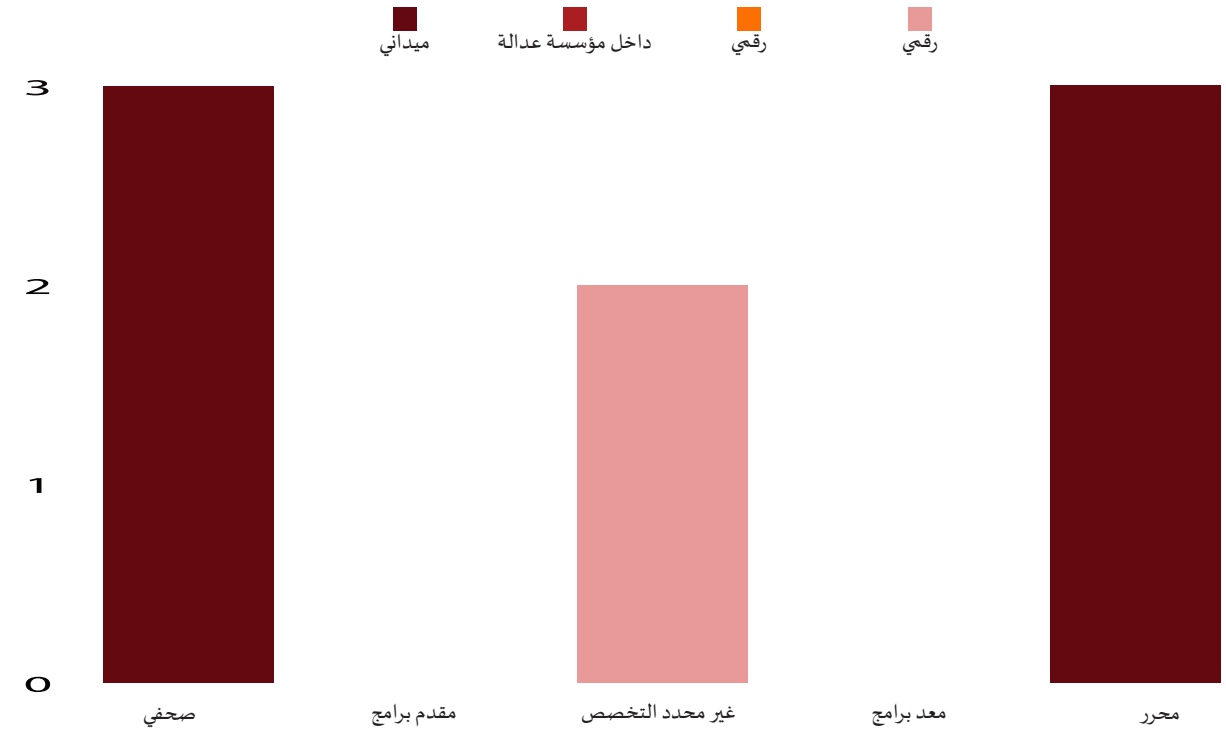

من حيث "السياق الجغرافي للانتهاك":

من زاوية الموقع الذي شهد الانتهاك، نجد أن الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو، قد وقع معظمها في ميدان العمل الصحفي والإعلامي، بنسبة 6 انتهاكات ميدانية، في حين أن هناك 2 انتهاك وقعا في الفضاء الرقمي أو الافتراضي.

8. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق التنظيمي للمتضرر):

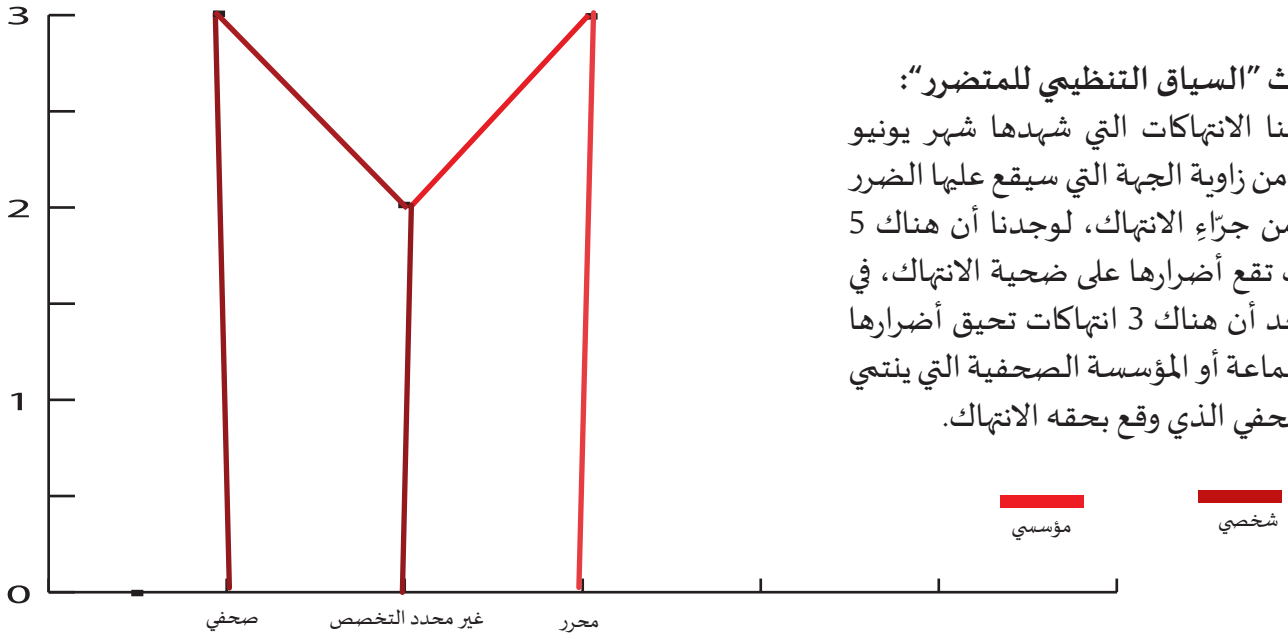

من حيث "السياق التنظيمي للمتضرر":

إذا قاربنا الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو 2023، من زاوية الجهة التي سيقع عليها الضرر الأكبر من جرّاءِ الانتهاك، لوجدنا أن هناك 5 انتهاكات تقع أضرارها على ضحية الانتهاك، في حين نجد أن هناك 3 انتهاكات تحيق أضرارها على الجماعة أو المؤسسة الصحفية التي ينتمي لها الصحفي الذي وقع بحقه الانتهاك.

ثالثًا بيانات وصفية للضحية:

9. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك – تخصص الضحية).

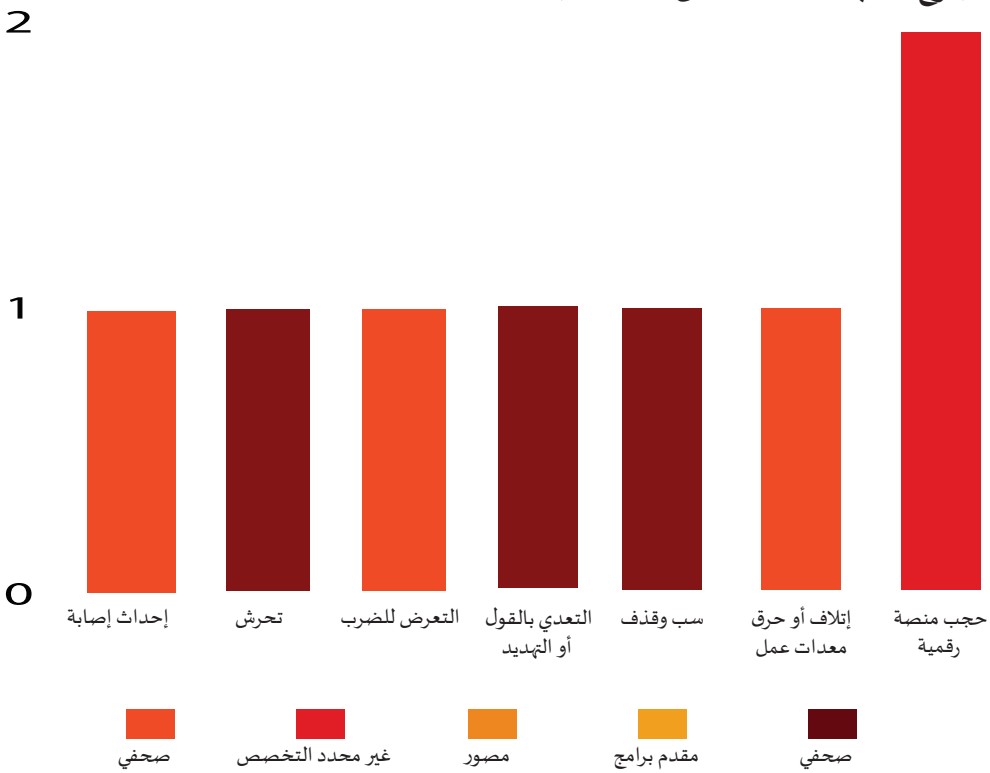

من حيث تخصص الضحية:

من زاوية تخصص الضحية، نجد أن هناك 3 انتهاك جاءا بحق فئة صحفي، وجاءت 3 انتهاكات بحق فئة محرر، في حين جاء 2 انتهاك بحق فئة غير محددة التخصص الصحفي.

---

10. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - النوع الاجتماعي):

فيمَا يتعلق بالنوع الاجتماعي لضحايا الانتهاكات، خلال شهر يونيو، نجد أن هناك 3 انتهاكات طالت صحفيين وإعلامين ذكور، بينما هناك 3 انتهاكات وقعت بحق صحفيات وإعلاميات إناث، في حين هناك 2 انتهاك وقعا بحق شخصية اعتبارية.

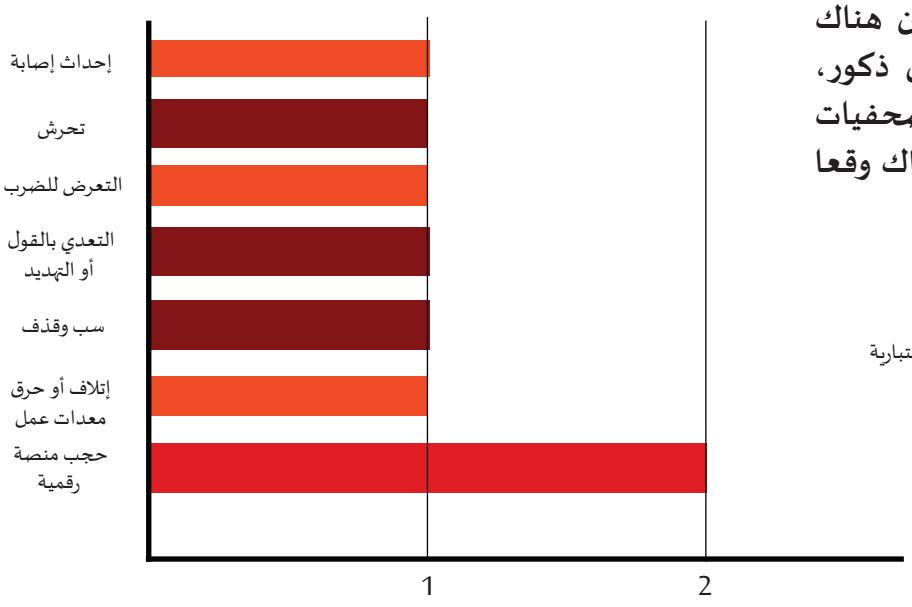

11. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - نوع جهة عمل الضحية).

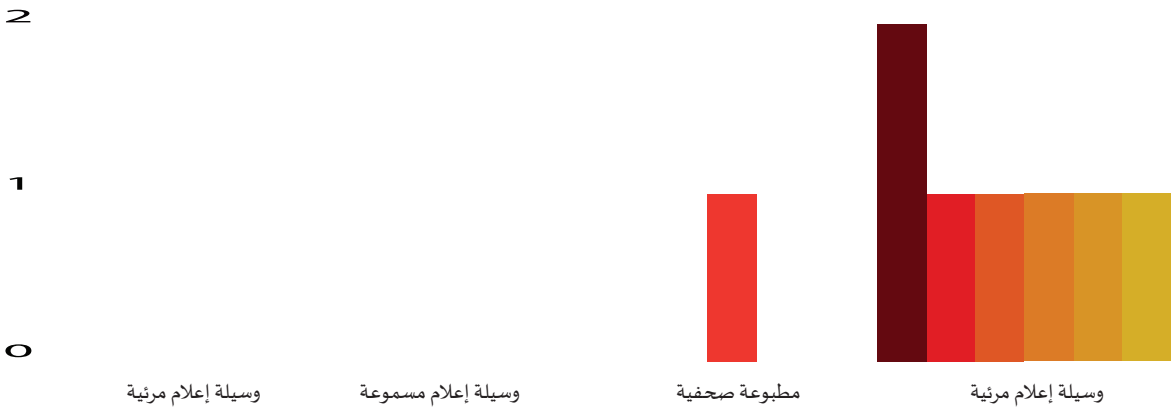

من حيث "نوع جهة عمل الضحية":

إذا نظرنا للانتهاكات التي شهدها الشهر، من زاوية طبيعة جهة عمل ضحية الانتهاك، نجد أن هناك 7 انتهاكات وقعت بحق وسائل إعلام رقمية وعاملين فيها، بينما وقع انتهاك واحد بحق وسيلة إعلام مطبوعة أو عاملين فيها.

---

12. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - نوع الوسيط).

من حيث "نوع الوسيط":

أما تقسيم الانتهاكات التي وقعت خلال الشهر، من زاوية الوسيط الذي وقعت بحقه، نجد أن الانتهاكات الـ 8 التي شهدها الشهر، جاءت بحق عاملين بمؤسسات صحفية سواء كانت ورقية أو إلكترونية، فيمَا لم تقع انتهاكات، خلال الشهر، بحق مؤسسة تنتمي للوسط الإعلامي.

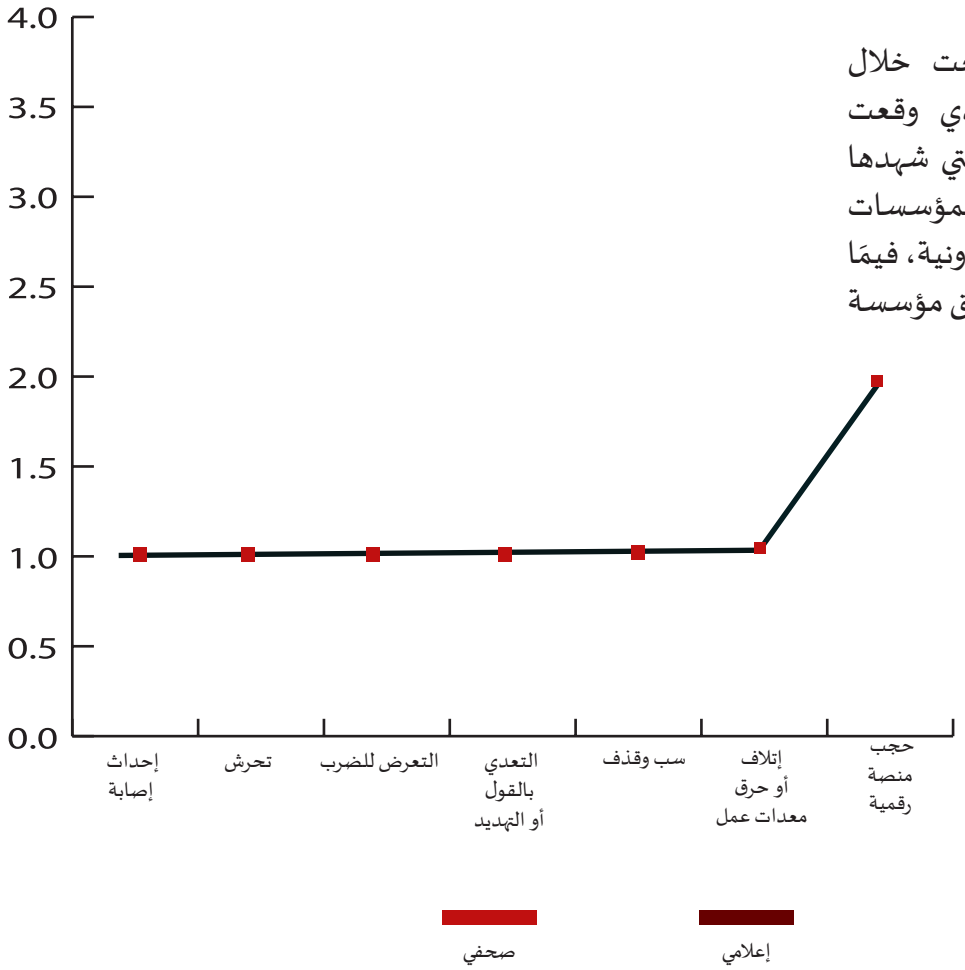

13. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - ملكية جهة عمل الضحية)

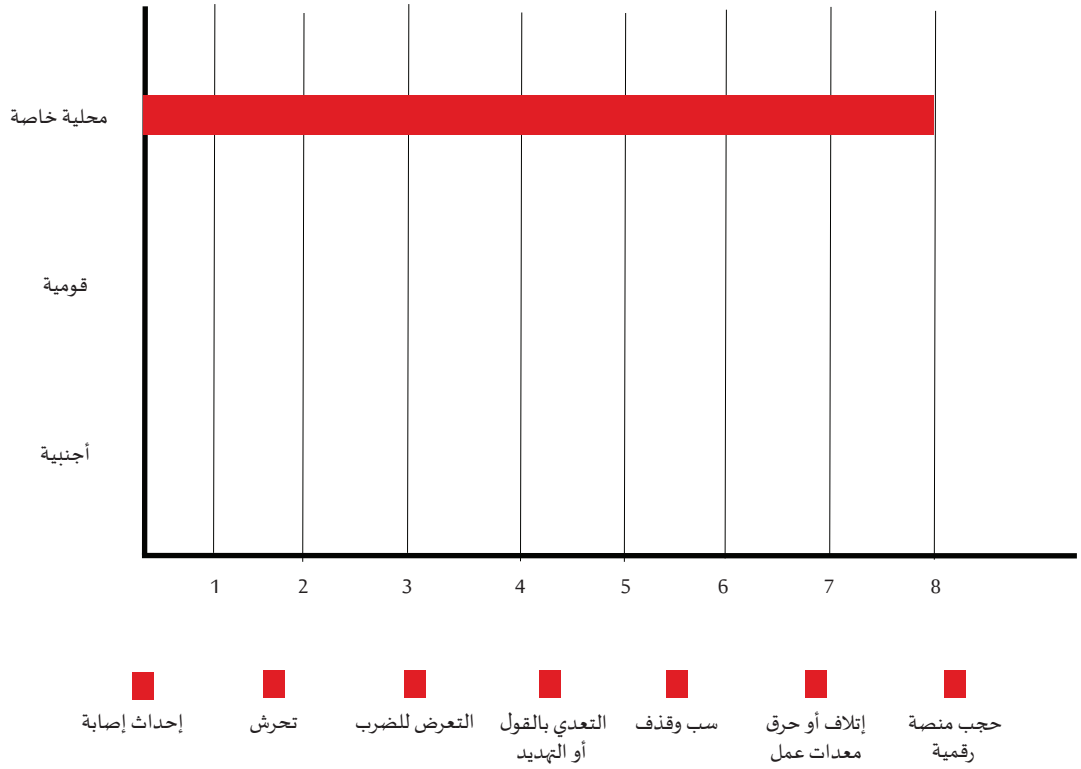

من حيث "ملكية جهة عمل الضحية":

من حيث الجهة المالكة للكيانات التي يعمل بها ضحايا الانتهاكات، التي وقعت خلال شهر يونيو، نجد أن هناك 8 انتهاكات طالت مؤسسات محلية خاصة أو عاملين فيها، في حين لم تطال الانتهاكات إحدى المؤسسات الصحفية المملوكة لجهات حكومية، أو المملوكة لجهات أجنبية، أو أيًا من العاملين في هذه المؤسسات.

رابعًا بيانات وصفية للمعتدي:

14. عرض إحصائي بين (الأسبوع - نوع جهة عمل المعتدي)

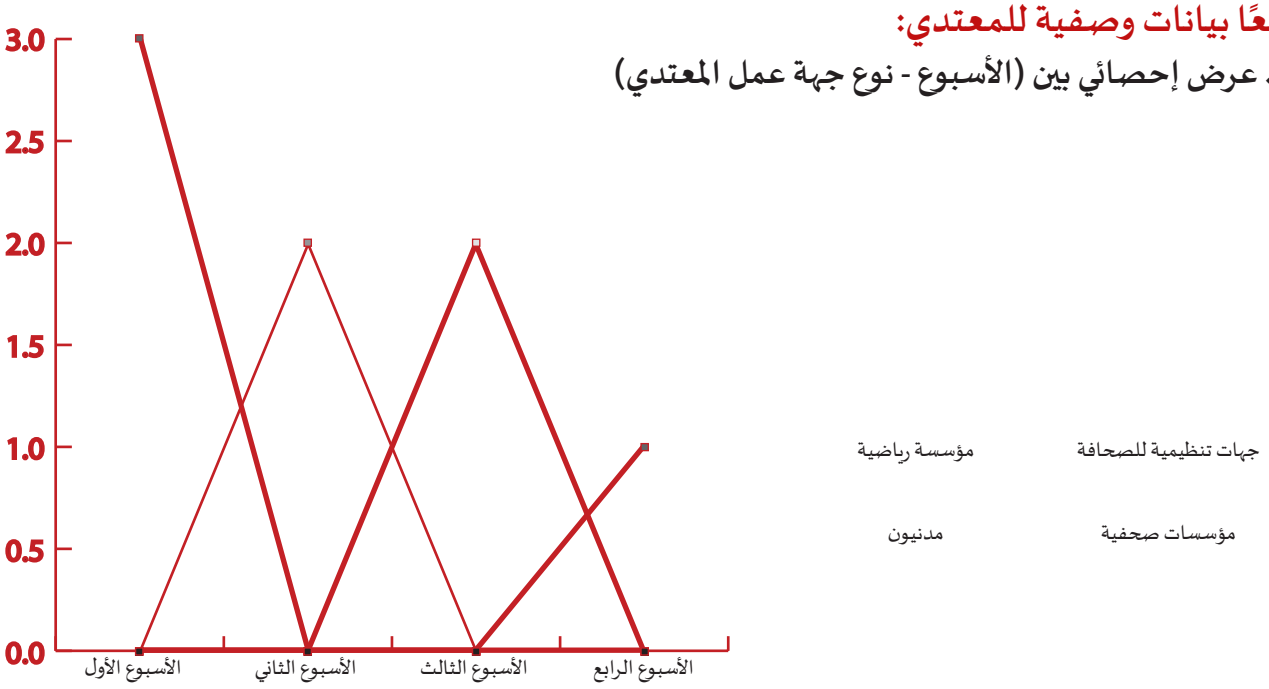

من حيث "نوع جهة عمل المعتدي":

لو نظرنا للانتهاكات من زاوية، طبيعة عمل المعتدي، نجد أن الانتهاكات التي وقعت خلال يونيو، توزعت بالشكل التالي: 3 انتهاكات ارتكبها محسوبين على مؤسسات رياضية، 2 انتهاك ارتكبتها جهات تنظيمية للصحافة والإعلام، بينما تورط عاملون بمؤسسات صحفية في انتهاك واحد، وأخيرًا 2 انتهاك ارتكبها مدنيون ليس لهم صفة وظيفية محددة استندوا إليها في ممارسة الانتهاك.

15. عرض إحصائي بين (الأسبوع - ملكية جهة المعتدي).

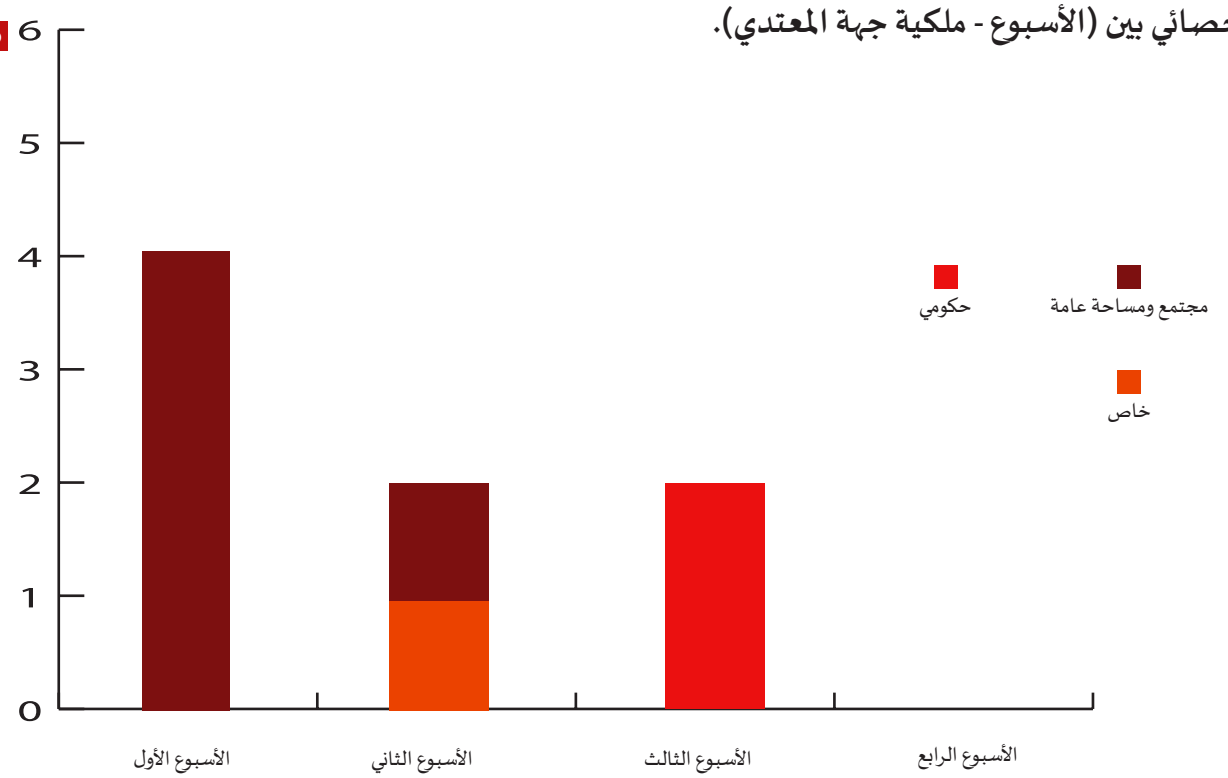

من حيث "ملكية جهة المعتدي":

إذا نظرنا للانتهاكات من زاوية ملكية الجهة التي ينتمي مرتكب الانتهاك، نجد الآتي: هناك 5 انتهاكات جاءت من كيانات تصنف كمساحة عامة، أو من أحد أعضائها، بينما هناك 2 انتهاك جاءا من جانب مؤسسات حكومية، وأخيرًا انتهاك واحد جاء من أفراد ينتمون لكيانات خاصة.

16. عرض إحصائي بين (الأسبوع - صفة الشخص المعتدي)

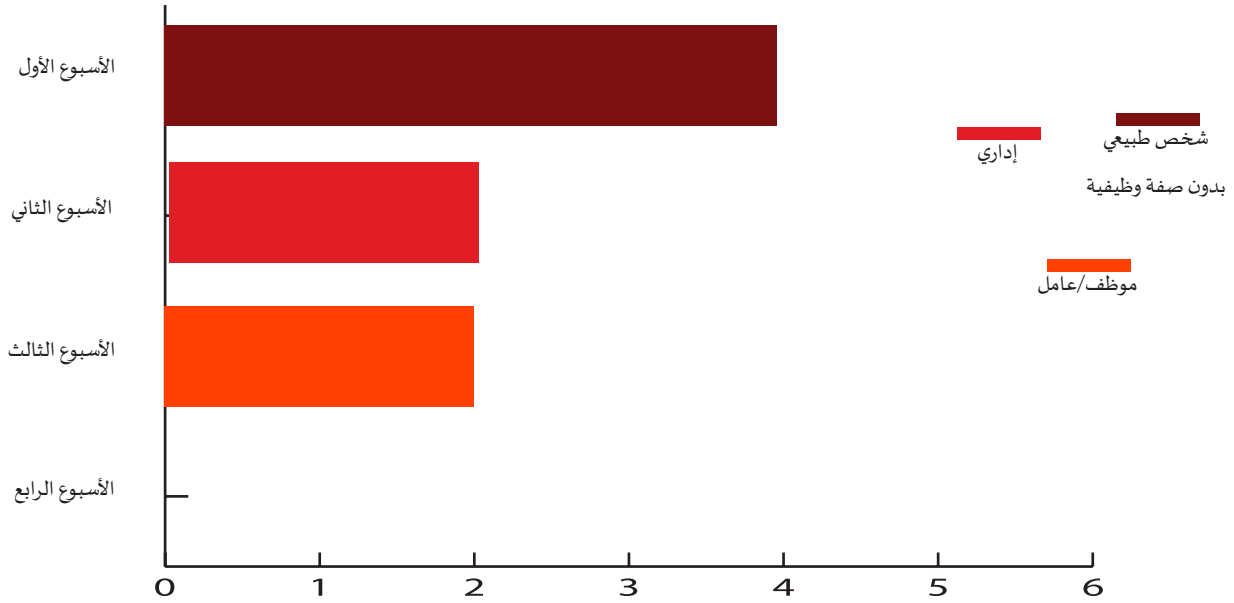

من حيث "صفة الشخص المعتدي":

من حيث صفة الشخص المرتكب للانتهاك، نجد أن هناك 5 انتهاكات ارتكبها شخص طبيعي لم يستغل صفته الوظيفية في تنفيذ الانتهاك، بينما هناك 2 انتهاك جاءت من جهة إدارية، وهناك انتهاك واحد جاء من موظف أو عامل.

رابعًا نظرة على انتهاكات مُسجّلة بأثر رجعي وحالات خارج المعايير

(أ) وقائع انتهاك مُسجّلة بأثر رجعي

1.فصل الصحفية أسماء عثمان تعسفيًا:

تمكّن المرصد المصري للصحافة والإعلام، من رصد وتوثيق، حالة انتهاك تعرّضت لها الصحفية بجريدة صوت البلد، أسماء عثمان، وذلك عبر التواصل المباشر مع الصحفية، في 19 يونيو 2023.

تقول الصحفية في شهادتها، إنها بدأت العمل مع صحيفة صوت البلد منذ كانت طالبة بالجامعة، وقد استمرّت في العمل بها حتى التخرج، وبعد التخرّج حينما تقدّمت بالأوراق المطلوبة لإتمام تعيينها بالصحيفة، بعد تشجيع من رئيس التحرير، خلال الفترة من 2010/2011. بدأت الصحيفة تماطل في إتمام إجراءات التعيين، وقد استمرّت الصحفية أسماء عثمان في العمل بصوت البلد بالرغْم من تأخّر إجراءات التعيين، حتى 2014، عندما رفض رئيس التحرير آنذاك، بشكل قاطع إتمام إجراءات تعيين أسماء وزميلاتها، كونهم صحفيات، لذا فهم أقل قدرة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المكان وتجاه مهنة الصحافة -وفق وجهة نظره- ومع إلحاح الصحفية على حقها في التعيين، قامت إدارة الصحيفة بفصل الصحفية بشكل تعسفي وعدد من زميلاتها، في حين أختار بعضهن الرحيل طوعًا بعد اليأس من تحصيل حقهن في التعيين بالصحيفة.

أشارت الصحفية المتضررة، إلى أنها لجأت وعدد من زملائها، إلى نقابة الصحفيين، وقد أبدت النقابة تعاطفها معهن، لكنها في الوقت ذاته أفاد مسؤولي النقابة أنهم عاجزون عن مساعدتهن، كون قانون النقابة لا يسمح إلا بإدراج الصحفيين المُعينين.

وقد أفادت الصحفية المتضررة أسماء عثمان، أن صحيفة صوت البلد فصلت عدد من الصحفيين/ات العاملين بها، كونهم أبدوا تعاطفًا مع قضية الصحفية وزميلاتها، وطالبوا الصحيفة بالاستجابة لمطالب الصحفيات وتعيينهن، وقد أفادت كذلك أن عدد الصحفيات المتضررات من الفصل التعسفي من صحيفة صوت البلد في حدود 10 صحفيات، وأن الصحيفة في إطار رفضها لمطالبة الصحفية بتعيينها قامت بحذف أرشيف الصحفية، الذي يصل إلى حوالي ألف ورقة حسب زعمها.

وقد ذكرت كذلك أن الصحيفة استجابت لأحد زميلاتها، وعينّتها، بعد قيام هذه الصحفية بممارسة ضغوط على الصحيفة، لكن الصحيفة عادت وفصلتها تعسفيًا مرة أخرى في وقت لاحق.

2.حالة فصل تعسفي للصحفي محمود فتحي:

تمكّن المرصد المصري للصحافة والإعلام، من رصد وتوثيق حالة انتهاك تعرض لها الصحفي بجريدة روز اليوسف محمود فتحي أحمد، وذلك عبر التواصل المباشر مع الصحفي المُتعرض للانتهاك، في 19 يونيو 2023.

وقد أفاد الصحفي المتضرر في شهادته لباحثي وحدة الرصد، أنه بدأ العمل لحساب صحيفة روزاليوسف، خلال الفترة من 2013 وحتى 2016، بدون مقابل مادي، على وعد بأن يتم تعيينه بالجريدة، وهو ما يفتح المجال أمامه للقيد بنقابة الصحفيين، إلا أنه فوجيء بقرار فصله بشكل تعسفي في 2016، وقد أفاد الصحفي المتضرر بأنه تواصل مع النقابة بشأن ما حدث معه، ولم يتخذ إجراءًا قانونيًا في مواجهة قرار الفصل التعسفي.

وقد أكد الصحفي المتضرر، أن واقعة الفصل التعسفي التي تعرّض لها في جريدة روزاليوسف ليست هي تجربة الفصل التعسفي الوحيدة التي تعرّض لها، فقد عاش تجربة مماثلة مع صحيفة الديار التي عمل بها لمدة عام 2020/ 2021، ومع البوابة نيوز التي عمل بها لمدة شهر خلال عام 2015، حتى قررت الصحيفة التخلي عنه بصورة مفاجئة، مُفسرًا قرار البوابة بفصله بأن إدارة الصحيفة قررت إبعاده لحساب شخص آخر، وكان خلال كل هذه التجارب، يتقاضى راتبًا رمزيًا على أمل أن يتم تعيينه لاحقًا بإحدى هذه المؤسسات التي يعمل بها.

(ب) وقائع انتهاك خارج المعايير

وثّقت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، بحق صحفية؛ حيث تم وقف البدلات التي كانت ت حالات خارج المعايير تشير إلى وقائع الانتهاك التي لم تستوفِ المعايير التي يستند إليها المرصد في التصنيف، وتحتها يندرج أيضًا وقائع الانتهاك التي لم يتمكّن باحثو المرصد من توثيق تفاصيلها، بالتالي كونها تحتوي على نِقَاط وتفاصيل مجهولة، يعني إدراجها في خانة "حالات خارج المعايير".

5.و اقعة إيقاف برنامج اللعيب وإحالة الإعلامي مهيب عبدالهادي إلى التحقيق:

علم المرصد المصري للصحافة والإعلام بصدورقرارعن إدارة قناة MBC مصر، في 17 يونيو 2023، يقضي بتحويل المذيع مُهيب عبدالهادي للتحقيق، و إيقاف برنامَجه "اللعيب"، المُذاع على شاشة القناة لحين انتهاء التحقيقات، وجاء القراربعد الانتقادات التي تعرّض لها المذيع، بعد قيامه بخداع اللاعب التونسي إلياس الجلاصي، المُحترف في النادي المصري، عندما أجرى معه مداخلة على الهواء في برنامج اللعيب، دون أن يوضح له أن الاتصال مُذاع على الهواء مباشرة، بالرغم من أن اللاعب سأل بشكل صريح، (إن كان الاتصال مذاع على الهواء أم أنها مكالمة خاصة)، إلا أن مهيب عبد الهادي أكد له، على غير الحقيقة، أن المكالمة خاصة، تتم خلال الاستراحة، وليست على الهواء، ليشارك بذلك مهيب وضيوفه، في عملية استدراج وخداع للاعب، للإدلاء بتصريحات، تسببت في وضع اللاعب، في موقف محرج، أمام جماهيربورسعيد، وإدارة النادي المصري.

ولاحقًا علّق المذيع مهيب عبدالهادي على الو اقعة، قائلًا: "إن ما حدث خلال الحلقة فيمَا يخص اللاعب كان سوء تفاهم غير مقصود، وتمت إزالة اللبس الذي حدث".

جدير بالذكر أن قراروقف برنامَج «اللعيب» والتحقيق مع مهيب عبدالهادي، جاء بعد ساعات من إصدار إدارة نادي المصري بيانًا عبّرت خلاله عن غضبها من المداخلة الهاتفية.

وفيما يتعلق بموقف المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مما حدث، فقد وجّهت عضو المجلس، دكتورة منى الحديدي، انتقادًا حادًا للإعلامي مهيب عبدالهادي مُقدّم برنامَج "اللعيب"، ووصفت ما حدث بأنه خروجًا عن أبجدية الإعلام كعلم، وخروج عن أخلاقيات الإعلام المهنية والأخلاقية، لاسيما في ظل وجود أبجديات للتعامل مع مصادر المعلومات"، وعن موقف المجلس الأعلى للإعلام مما جرى، وقالت: "إذا وصلت شكوى ضد الو اقعة سنتعامل معها والأصل ألا يتدخل المجلس في عِلاقة شخص بآخر، و إنما بما قد يتسبب في فتنة ويمس الأمن".

خامسًا الأبعاد النظرية والمنهجية للتقرير:

أولًا البعد الزماني والمكاني للتقرير:

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية والجغرافية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات في الفترة خلال شهر يونيو 2023 في جميع محافظات مصر.

ثانيًا التعريف العام لـ"أنواع الانتهاكات" الواردة في هذا التقرير:

1.التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل الألفاظ النابية والتطاول والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

2. التعرّض للضرب: تشمل التعدي بالضرب والسحل والتعذيب.

3. إحداث إصابة: تشمل الإصابات الظاهرة مثل الجروح أو العاهات المستديمة أو الإصابة بطلقات نارية.

4.التحرّش: هو أي صيغة من الكلمات، والإشارات، غير المرحب بها، والأفعال ذات الطابع الجنسي، والتي تنتهك جسد، أو خصوصية، أو مشاعر شخص ما، وتجعله يشعر بعدم الارتياح، أو التهديد، أو عدم الاحترام، أو الإهانة، أو الإساءة، أو الانتهاك.

5.إتلاف أو حرق مُعدات عمل: تشمل جميع الأضرار التي تُصيب المُعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

6.حجب موقع إلكتروني (حجب منصة رقمية): استخدام وسائل إلكترونية مُتقدّمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

7.فصل تعسفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد، أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي العامل.

ثالثًا نموذج التحليل الإحصائي والبيانات الوصفية للانتهاكات الواردة في التقرير:

يشمل التقرير على تصنيف الانتهاكات وفقًا للمعايير الخاصة بالمرصد إلى 18 تصنيف (متغير إحصائي) من البيانات الوصفية من أجل العرض الإحصائي:

أولًا: الإطار العام للحدث:

1. النطاق الزمني (الأسبوع / الشهر / الرابع): يشمل تقسيم الحالات حسب الإطار الزمني لحدوث واقعة الانتهاك.
2. النطاق الجغرافي (المحافظة): يشمل تقسيم الحالات حسب محافظة حدوث الواقعة.
3. نوع التوثيق: يشمل تقسيم الحالات كون التوثيق تم بشكل مباشر أو غير مباشر.
4. تصنيف وسيلة التوثيق: يشمل تقسيم حالات التوثيق حسب كونها من خلال توفر أدلة مادية، أو كـ قرار رسمي معلن أو عبر تواجد ميداني، أو تسجيل شهادة مباشرة، أو من خلال جهات حقوقية أو صحفية.
5. نوع الانتهاك: يشمل تقسيم الحالات حسب نوع الانتهاك نفسه.

ثانيًا: بيانات وصفية لحالة الانتهاك:

6. نوع الحق: يتم تقسيم الانتهاكات إلى حرية صحافة وإعلام، أو حرية تعبير للصحفيين، أو العدالة الجنائية، أو الحق في السلامة الشخصية داخل مكان احتجاز.
7. نوع الضرر: يتم تقسيم الضرر الواقع على الضحية حسب نوعه، إما بدني، أو معنوي، أو حرك،ي أو لوجستي، أو مهني.
8. أثر الضرر: يتم تقسيم مدة الضرر الواقع على الضحية، إما كونه مستمر، أو مؤقت.
9. السياق الجغرافي للانتهاك: يتم تقسيم الانتهاكات إلى سياقات مكانية مثل حدوثه داخل مكان احتجاز أو مؤسسة عدالة

أو مؤسسة صحافة أو كون حدوثه ميدانيًا أو رقميًا.

10. السياق التنظيمي للمتضرر: يتم تصنيف المتضرر/الضحية إلى مؤسسي (استهداف الانتهاك مؤسسة أو عمل مؤسسي جماعي وليس شخص بعينه) أو شخصي.

ثالثًا: بيانات وصفية للضحية:

11. النوع الاجتماعي: يتم تقسيم الضحية إلى صحفيون/ إعلاميون (الذكور بشخوصهم)، أو صحفيات/ إعلاميات (الإناث بشخوصهن)، أو شخصية اعتبارية (في حالة استهدف مؤسسة)، أو انتهاك جماعي (حال استهداف الانتهاك لمجموعة صحفيين بشكل جماعي).

12. تخصص الضحية: يتم تقسيم الضحية حسب صفتهم الوظيفية بالواقعة، مثل محرر، أو مراسل، أو مصور، أو مقدم برامج، أو معد برامج، وغيرهم.

13. نوع جهة عمل الضحية: يتم تقسيم جهة عمل الضحية حسب نوعها إلى وسيلة إعلام رقمية (مواقع صحفية إلكترونية) أو مطبوعة صحفية (صحف تصدر بشكل دوري)، أو وسيلة إعلام مسموعة (الراديو) أو وسيلة إعلام مرئية (القنوات التلفزيونية).

14. نوع الوسيط: يتم تصنيف جهة عمل الضحية إما كونها عمل إعلامي أو صحفي.

15. ملكية جهة عمل الضحية: يتم تصنيف جهة عمل الضحية إلى قومية (حكومية محلية) أو محلية خاصة أو أجنبية.

رابعًا بيانات وصفية للمعتدي:

16. نوع جهة عمل المُعتدي: يتم تقسيمها حسب نوع جهة الاعتداء مثل مؤسسات رياضية، أو جهات أمنية، أو قضائية، أو جهات تنظيمية للصحافة، أو مدونين، وغيرهم.

17. ملكية جهة المعتدي: يتم تقسيم جهة الاعتداء إلى قطاع حكومي أو خاص أو مجتمع مدني ومساحة عامة (الصحافة والأندية الرياضية والمؤسسات الثقافية).

18. صفة الشخص المعتدي: يتم تصنيف الشخص القائم بالاعتداء حسب صفته داخل جهة العمل، مثل كونه مسؤول، أول أو إداري، أو فقط موظف/عامل، أو صفته ك مأمور ضبط قضائي، أو ذو صفة قضائية، أو كونه شخص طبيعي بدون صفة وظيفية محددة.

ويتم توزيع مسارات العروض الإحصائي لأربع جزئيات متر اتبة كما يلي:

أولًا: الإطار العام للحدث:

1. عرض إحصائي بين (الأسبوع - نوع الانتهاك).
2. عرض إحصائي بين (المحافظة - نوع التوثيق).
3. عرض إحصائي بين (المحافظة - تصنيف وسيلة التوثيق).

ثانيًا: بيانات وصفية لحالة الانتهاك:

4. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - نوع الحق).
5. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - نوع الضرر).
6. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - أثر الضرر).
7. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق الجغرافي للانتهاك).
8. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق التنظيمي للمتضرر).

ثالثًا: بيانات وصفية للضحية:

9. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك – تخصص الضحية).
10. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - النوع الاجتماعي).
11. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - نوع جهة عمل الضحية).
12. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - نوع الوسيط).
13. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - ملكية جهة عمل الضحية).

رابعًا: بيانات وصفية للمعتدي:

14. عرض إحصائي بين (الأسبوع - نوع جهة عمل المعتدي).
15. عرض إحصائي بين (الأسبوع - ملكية جهة المعتدي).
16. عرض إحصائي بين (الأسبوع - صفة الشخص المعتدي).

رابعًا: الدليل المفاهيمي والمعايير العامة للرصد والتوثيق:

أولًا: تعريف "انتهاك حقوق الإنسان":

• المفهوم الحقوقي: حسب الأمم المتحدة، حقوق الإنسان هي حقوق متأصّلة في جميع البشر ، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية أو العرق أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر، تشمل حقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية ، والتحرر من العبودية والتعذيب، وحرية الرأي والتعبير ، والحق في العمل والتعليم، وغيرها الكثير، لكل فرد الحق في التمتع بهذه الحقوق دون تمييز، وكل ما يخالف ذلك يُعد انتهاكًا لحقوق الإنسان.

• **المفهوم الإحصائي لحالة الانتهاك:** هي كل انتهاك معين لحقوق الإنسان تضرر منه شخص واحد في مكان معين وزمان معين، ويتم تمييزها بـ أربعة متغيرات رئيسية: (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك، شخص واحد متضرر).

• **المفهوم الإحصائي لو اقعة الانتهاك:** هي كل حدث تم فيه انتهاك أو أكثر لحقوق الإنسان، تضرّر منه شخص أو أكثر في مكان معين وزمان مُعين، ويتم تمييزها بـ ثلاثة متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك)، أي أن واقعة الانتهاك قد تضم عدد من حالات الانتهاك.

• **مثال على ذلك، في حالة مثلًا حدوث تظاهرة في مكان وزمان معين، و أثناء التغطية الصحفية تم التعرّض لصحفي بالضرب والتعدي اللفظي ولصحفي آخر بالتعامل غير اللائق، فإنه بذلك تكون هناك و اقعة انتهاك واحدة (مكان وزمان معين)، بينما هناك ثلاثة حالات انتهاك داخل تلك الو اقعة (ضرب صحفي + التعدي اللفظي عليه + التعامل غير اللائق لصحفي آخر).**

• فلسفة العد للانتهاك الفردي والجماعي:

• **الانتهاك الفردي:** هو حدث انتهاك كقرار أو إجراء يتم استهداف فيه شخص معين، فإنه يتم العد على أساس كونه حالة انتهاك فردية. مثلًا على ذلك، في حالة القبض على عدد من الأشخاص، فإن يتم احتساب القبض على كل شخص على حدة، كحالة انتهاك فردية جديدة.

• **الانتهاك الجماعي:** في حالة حدوث انتهاك كقرار أو إجراء واحد دون استهداف شخص بعينه، ولكن تضرر منه مجموعة أشخاص مرة واحدة، فإنه يتم العد على أساس كونه حالة انتهاك واحدة ولكن جماعية، وهذا في حالة مثلًا قرار منع التغطية الصحفية لفعالية معينة تضرر منها عدد من الصحفيين الموجودين، فالمقصود من القرار ليس شخص معين ويتم احتسابه كحالة انتهاك جماعي واحدة.

ثانيًا معايير اعتماد حدوث العمل الصحفي أثناء الانتهاك:

- **الصحفي/ الإعلامي الو اقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي، من خلال عضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل، أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية، أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامية، عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

• معايير التحقق من حدوث عمل صحفي أثناء و اقعة الانتهاك:

***** يتم تقسيم الصحفيين إلى فئتين منفصلتين (لن يتم دمجهم في ملفات الانتهاكات سواء في العرض المفصل أو الإحصائي أو التحليلي):**

أولًا الصحفي المهني.. هو أحد الاحتمالات الآتية:

- منتظم نقابي.

- منتظم غير نقابي.

- مستقل.

- متدرب.

ثانيًا المواطن الصحفي.. هو أحد الاحتمالين الآتيين:

- نشر إلكتروني لمحتوى صحفي (مو اقع تواصل اجتماعي، مو اقع مشاركة ملفات، مو اقع تدوين)؛ حيث أن المحتوى الصحفي هو كل مادة خبرية أو صحفية غير متعلقة بأحداث خاصة وشخصية للمواطن.

- مراسلة مؤقتة مع مؤسسة صحفية أو إعلامية، يتم إثباته بتحقق أحد الشروط الآتية: (توفر أرشيف صحفي، أو شهادة للضحية، أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها فقط).

معايير إدراج حالة انتهاك لحرية الصحافة والإعلام للصحفي المهني حال تحقق الشروط الآتية معًا:

- أولًا إثبات هوية الصحفي:

يجب تحقق أحد الشروط الآتية: (توفر أوراق كارنيه نقابة الصحفيين، أو تصريح عمل أو تكليف بمؤسسة صحفية، أو أرشيف صحفي بمؤسسة صحفية، أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها فقط).

- ثانيًا إثبات المؤسسة الصحفية:

يجب تحقق أحد الشروط الآتية: (توفر صفحة أو موقع أو مطبوعة للمؤسسة الصحفية بالإضافة إلى الإعلان بوجود وسيلة تواصل).

- ثالثًا إثبات ممارسة الصحفي المهنة أثناء حالة الانتهاك:

يجب تحقق أحد الشروط الآتية: (تصريح عمل أو تكليف بتلك المهمة الصحفية، أو شهادة للضحية أو الشهود، أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها فقط).

ثالثًا: منهجية الرصد والتوثيق:

مصادر المعلومات:

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على مصدرين رئيسيين في عملية الرصد هما:

-1 ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

-2 المصدر الثاني يبدأ بالبحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة، والمنصات الرسمية، والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو محامين معنيين بملف حرية الإعلام.

أما التوثيق ينقسم إلى نوعين:

-1 توثيق مباشر: هو ما تم توثيقه بشكل مباشر، عبر فريق عمل المؤسسة، بتواصل مع الضحية أو الشهود أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو توفّر أدلة أو معلومات موّثقة لجهات رسمية.

-2 توثيق غير مباشر: هو ما لم يتم توثيقه بشكل مباشر، عبر فريق عمل المؤسسة؛ فلا يتوفر تواصل مع الضحية أو الشهود أو المؤسسة الصحفية أو المحامين، كما لا نتوفر أدلة أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، قد يكون المصدر الرئيس جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org